يهود مغاربة ضد الصهيونية: إيفلين سرفاتي Evelyne Serfaty

بقلم ألما راشيل إيكمان Alma Rachel Heckman

كانت إيفلين سرفاتي إحدى أنشط أعضاء الحزب الشيوعي المغربي. بعد طردها من الثانوية بناء على التشريع المعادي للسامية في ظل حكومة فيشي، تجذرت مواقف إيفلين، وكذا شقيقها أبراهام وانضما إلى الشبيبة الشيوعية بالمغرب، وناضلا من أجل انعتاق المغرب من السيطرة الاستعمارية الفرنسية والاسبانية. وفي ظل الاضطهاد الاستبدادي التي تلا استقلال المغرب، واصلا أنشطتهما السرية داخل الحزب الشيوعي المغربي وحزب التحرر والاشتراكية. وتعرضت أيفلين للاختطاف والتعذيب بسبب أنشطة شقيقها السياسية في مطلع سنوات 1970.

ولدت ايفلين سرفاتي في أسرة بيضاوية (نسبة الى الدار البيضاء) ذات جذور في مدينة طنجة، شمال المغرب. تاريخ ميلادها الدقيق مجهول، لكن من المرجح أن تكون في سنوات 1920. كان أخوها ابراهام سرفاتي المولود في العام 1926 أكثر شهرة منها بسبب نشاطه السياسي الصريح وسنوات سجنه، وتكاد كل المعلومات المتوافرة عنها تأتي من مصادر مرتبطة به. توفيت إيفلين سنة 1974، سنتين بعد اختطافها من شوارع الرباط وتعذيبها بوحشية لانتزاع معلومات عن مكان وجود أخيها التي كان متواريا آنذاك. ما لم يقدر حق قدره هو أن إيفلين، التي وصفها أبراهام بـ «الصغيرة والهشة»، كانت إحدى النساء اليهوديات المغربيات اللائي ناضلن من أجل استقلال المغرب عن النظامين الاستعماريين الفرنسي والاسباني، قبل أن تصبح شهيدة أقصى اليسار في ظل النظام الاستبدادي لما بعد الاستقلال.

السنوات الأولى

كان والد إيفلين سرفاتي يهوديا معاديا للصهيونية في طنجة، قضى قسما من شبابه في العمل في البرازيل قبل أن يدخل إلى المغرب. ورث الإخوة سرفاتي، أبراهام وإيفلين، على الأرجح عن والدهما مناهضته للصهيونية وقريحته السياسية. وعلى غرار مغاربة كُثر، استقر سرفاتي الأب في الدار البيضاء في مطلع القرن العشرين كي يستفيد من فرص العمل الجديدة التي تتيحها الاستثمارات الفرنسية الحديثة في هذه المدينة، وهي العملية التي بدأت حتى قبل الإعلان الرسمي عن نظام الحماية في 1912 (أقام الإسبان نظام حماية أصغر شمال المغرب، بينما أصبحت طنجة منطقة دولية). ليس واضحا ما إن كان سرفاتي الأب قد تزوج قبل وصوله إلى الدار البيضاء، وليس واضحا مكان ميلاد إيفلين، مع أننا نعلم أن أبراهام ولد في الدار البيضاء، ما يجعل هذه المدينة مكان ميلاد ايفلين المحتمل. كانت الدار البيضاء، فيما بين الحربين، مدينة ضاجة بالصناعة والغليان الأيديولوجي، لا سيما بين الشيوعيين الإسبان والفرنسيين، ما كان له تأثير كبير على تطور الإخوة سرفاتي السياسي.

بعد وقوع فرنسا في أيدي القوات النازية الغازية في مطلع العام 1940، جرى تقسيم فرنسا بين منطقة احتلال ألمانية، بما فيها باريس، ومنطقة غير محتلة في الجنوب، عاصمتها فيشي. هذه المدينة المعروفة أكثر من قبل بمياهها الحرورية ذات الفائدة العلاجية، أعارت اسمها للنظام الفرنسي المتعاون مع المحتل الذي تشكل في ظل المارشال فيليب بيتان. وفي فرنسا والمستعمرات الفرنسية، سنت تشريعات فيشي المناهضة للسامية، بما فيها من حصيص اليهود في مؤسسات التعليم العمومي. جرى طرد إيفلين سرفاتي من الثانوية بناء على ذلك التشريع، بينما تمكن أبراهام من البقاء في المدرسة في إطار حصيص اليهود. بعد إنزال الحلفاء في شمال أفريقيا الفرنسية في إطار عملية تورش Torch في نوفمبر 1942، بدأ تفكيك أسوأ ما خلفه نظام فيشي، لكن ليس بالسرعة التي كان يتمناها البعض. دفعت تجربة فيشي وكذا الاحتكاك السابق بالشيوعيين الإسبان والفرنسيين إلى تجذر الإخوة سرفاتي الذين انضما إلى الشبيبة الشيوعية بالمغرب.

نضال مناهض للاستعمار وللاستبداد بعد الاستقلال

من متم العام 1940 إلى مطلع سنوات 1950 ظهر الإخوة سرفاتي في تقارير مراقبة الحزب الشيوعي المغربي التي يضعها نظام الحماية الفرنسي. وفي 1946، بعد بعض التحفظات الأولية، تبنى الحزب برنامج تحرر وطني من السيطرة الاستعمارية الفرنسية والاسبانية. وبصفتهم أعضاء في الحزب الشيوعي المغربي، كان الشباب الراديكاليون يوزعون المناشير، ويضعون ملصقات الدعاوة على الجدران، ويحضرون الاجتماعات الحزب الشيوعي المغربي وتظاهراته وينقلون رفاقهم. وكان الإخوة سرفاتي منغمسين بعمق في أنشطة الحزب، ولذلك طردتهم الحكومة الفرنسية نحو فرنسا في العام 1952، بذريعة أنهما في الحقيقة مواطنان برازيليان، بسبب سنوات العمل التي قضاها والدهما في هذا البلد. وفي فرنسا كان بوسع الشرطة أن تراقب بدقة أكبر الإخوة. وعندما حصل المغرب على استقلاله في 1956، عاد الإخوة إلى بلدهم، في خضم لحظة نشوة الاستقلال لكافة المغاربة، حتى اليهود. وفيما كان زهاء 90 ألف يهودي هاجروا إلى إسرائيل بين 1948 و1956، تباطأت وتيرة الهجرة بشكل كبير.

لكن سرعان ما أخلت نشوة ما بعد الاستقلال المكان للاستبداد، لاسيما في ظل حكم الحسن الثاني (1999-1961). جرى منع الحزب الشيوعي المغربي في العام 1959 في ظل حكم محمد الخامس، ثم عاد للظهور تحت اسم حزب التحرر والاشتراكية، قبل منعه من جديد في 1969. وفي أثناء هذه الحقبة برمتها، انخرط الإخوة سرفاتي في أنشطة الحزب الشيوعي السرية الذي غدا حزب التحرر والاشتراكية. قطع ابراهام سرفاتي مع حزب التحرر والاشتراكية في 1969 وأصبح من المشاركين في تأسيس الحزب الماركسي-اللينيني إلى **الأمام**. وفي إطار دوره في منظمة إلى الأمام، ومساندته الصريحة لجبهة بوليساريو، المنظمة المطالبة باستقلال الصحراء الغربية، اصطدم ابراهام سرفاتي بسلطات الدولة. اعتقل لفترة وجيزة في العام 1972 قبل أن اضطراره للاختباء.

ترجمة المناضل-ة

[يتبع]

المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 22 فبراير 2024

حملة «محاربة فساد» جديدة أي دلالة؟

تقرأون في هذا الملف

الدلالات السياسية لوثيقة العدل والإحسان السياسية

- العدل والاحسان، أية نقابة تريد؟

- ثورة فبراير 1917 الروسية: من فبراير إلى «أزمة أبريل» [الجزء الأخير]

- فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

- يهود مغاربة ضد الصهيونية: إيفلين سرفاتي Evelyne Serfaty

- تعديلات سطحية لقانون حوادث الشغل، ومطلب توحيد صناديق الحماية الاجتماعية

غرق مصنع/مرآب النسيج «A&M Confection» بطنجة عام 2021: حادثة-كارثة شغلٍ قتل فيها عشرات العاملات والعمال صعقاً بالكهرباء، واختناقاً تحت سيول الأمطار...

حملة «محاربة فساد» جديدة، أي دلالة؟

افتتاحية 22 فبراير 2024

يعيش المغرب أجواءَ حملة «محاربة فسادٍ»، بدأت تتضح معالمها بقوة منذ العام الماضي عند اعتقال برلمانيين ووزراء سابقين، وإدانتهم بالسجن النافذ؛ كان أبرزهم الوزير السابق محمد مبديع. وفي متم العام ذاته، شهدت الحملة وثبةً باعتقال سعيد الناصري، النائبِ البرلماني ورئيس نادي الوداد البيضاوي لكرة القدم، مع عبد النبي البعيوي رئيس جهة الشرق، وهما من حزب الأصالة والمعاصرة، فيما بات يسمى قضية إسكوبار الصحراء. وقد بلغ عدد البرلمانيين المتابعين ثلاثينا، أي نسبة 5% من أعضاء هذه المؤسسة.

في العقدين الأخيرين، بلغت الظواهرُ التي تُصنف ضمن الفساد مستوياتٍ جعلتها موضوعَ استياء شعبي عارم، لدرجة أن أقوى حَراك سياسي شهده البلد قبل 12 سنة كان تحت شعار مزدوج، أحد طرفيه ضد الفساد، عنينا حراك 20 فبراير المطالب بإسقاط الفساد والاستبداد.

كانت «ضرباتٌ ضد الفساد» ملازمةً لمسار النظام السياسي المغربي، بشدة وكثافة بين فينة وأخرى، حسب السياقات والأغراض السياسية. فقد شهدت بدايةُ عهد ما بعد الحسن الثاني جملةً محاكمات لطيٍّ صفحة بؤرِ فساد في مؤسسات الدولة، منها محاكمة مسؤولين في بنوك (القرض العقاري والسياحي والقرض الفلاحي) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ورجلي السلطة البارزين السليماني (صهر البصري إدريس) والعفورة، مثالا لا حصرا.

وقبل ذلك في منتصف التسعينات، اهتز عالمُ الأعمال بما أُشتهر بـ «حملة التطهير» بقيادة وزير داخلية الحسن الثاني، بمؤاخذة العديد من البرجوازيين بجريرة تهريب الأموال إلى الخارج وتجارة المخدرات. كان ذلك في سياق ارتعاب الحسن الثاني من «سكتة قلبية» تهدد نظامه، والتحضير لتوريث العرش، وما سُمي حكومة «تناوب توافقي»، وشكل من ترتيب علاقة النظام بالبرجوازية ذاتها. كما اشتهرت في تاريخ البلد محاكمة عدد من الوزراء والموظفين السامين السابقين بتهم الفساد والرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، وذلك في الظرف السياسي المتوتر الذي تلا محاولة الانقلاب الأولى على الحسن الثاني (1971).

بهذا النحو كانت «محاربة الفساد» إحدى أدوات تدخل الملكية في الوضع السياسي، سواء لغاية امتصاص نقمة الشعب الذي يعزو وعيبه الأولى كلَّ علل وضعه الاجتماعي البائس إلى «الفساد واللصوصية» في المقام الأول، أو بغية ترويض من يشاء من الرأسماليين.

الواقع أن محاربة الفساد باتت موضوعا مركزيا في الحياة السياسية المعاصرة، إذ نجد البنك العالمي وحتى الرئيسين الأمريكيين، الحالي «الديمقراطي» وسابقه «الجمهوري»، وكل أنظمة العالم المتقدم منه والمتخلف، الجميع يؤكد على ضرورة تطهير مستنقع الفساد واستبعاد مقترفيه من أي مستوى كانوا.

يرى الكادحون في الفساد مصدرَ هدر للثروة الوطنية، ونيلا من حقوقهم الاجتماعية، حيث تتضرر مكاسبهم على صعيد الخدمات الاجتماعية، كما ونوعا، بفعل اختلاس من ميزانياتها، في الصفقات وبصنوف متنوعة من التدليس، وسببا لتدمير موارد البلد وبيئته بفعل شراء ذمم مسولين عنها، وهضما لحقوق الأجراء بنخر مؤسسات من قبيل الضمان الاجتماعي، واختلاسا لموارد مالية عمومية بالغش والتهرب الضريبيين من جراء فساد المؤسسات، الخ.

وينظر قسم من الرأسماليين إلى استحواذ قسم آخر على الموارد وفرص المراكمة، مستعملا آليات فساد، باستياء وخوف، بما هو خرق لقواعد المنافسة، يتهددهم بالفناء. ونجد جُلَّ برامج اليسار الليبرالي مركزا على انتقاد الفساد، وعلى اعتبار الحكم الفردي مصدرا كبيرا للفساد في العلاقات بين الدولة ورأس المال، ومطالبا بالشفافية وبإصلاح القضاء، توخيا للمساواة في الإفادة من فرص الاغتناء. وبلغ الأمر ببعض كبار رجال الأعمال إلى تأييد حراك 20 فبراير بفعل مكانة إسقاط الفساد في خطابه.

لا أحد يدافع عن الفساد، لكن فهما صائبا لمصادره وأسباب استمراره وحدّه يتيح تناوله كمشكل سياسي. نجد منظور منظمات نضال الكادحين للفساد، شأنه شأن منظور رجال الأعمال المتضررين منه، يختزل الأمر في أفعال تنتهك القوانين والبرتوكولات الدولية؛ وهو اختزال يخفي جذور الفساد المنظومي. ويؤدي التركيز على المقاربات التقنية والقانونية لمحاربة الفساد إلى إخفاء الطريقة التي يشتغل بها الفساد فعليا. بل إن هوَسَ الفساد، الفعليِّ او المتخيلِ، يدفع إلى جهل التفسيرات الهيكلية للوضع السياسي، أي المبنية على تحليل اقتصادي-اجتماعي، ويترتب عن ذلك قصور الحلول والبدائل، باقتصارها على معاقبة «الأشرار»، واستبعاد تغيير سياسي واقتصادي-اجتماعي جذري.

الحقيقة المتجاهلةُ في التفسير السائد للفساد هي كونه ملازما للنظام الرأسمالي، وأنه ليس مجرد تؤلول على وجه الرأسمالية، بل وجهُها. فالعتمة المفروضة في النظام المالي باسم السر البنكي، والفراديس الضريبية، والابتكارات المالية المسهلة للتلاعبات وللتدليس، كلها آليات لاستشراء الفساد وصنوف الأنشطة الاقتصادية الإجرامية، كشكل لتراكم رأس المال.

قد يبدو الحكمُ الفردي، وسائرُ صنوف الديكتاتوريات السافرة، عاملا مفاقما للفساد، حيث لا آليات «ديمقراطية» على الطريقة الغربية؛ والحقيقة أن أعرق الديمقراطيات لا تقل فسادا عن أنظمة البلدان المتخلفة، حيث تقنيات الفساد في المركز أشد تطورا وعلى نطاق امبريالي، وما استعمال المؤسسات المالية الدولية لمعايير «محاربة الفساد» سوى لتطويع أنظمة بلدان تابعة تمهيدا لطريق الرأسمال الامبريالي لنهب تلك البلدان.

ليست محاربة الفساد شأنا تقنيا حياديا، بل هي سياسية دوما، لا سيما عندما تُعرض تحت غطاء الحكامة الجيدة والشفافية والمسؤولية. المحاربة السائدة لا تنفذ إلى جذور الفساد لأنها لا تضع النظام الرأسمالي موضع سؤال. لذا سيستمر الفساد و»محاربة الفساد» وجهان لعملة واحدة.

يستشري الفساد حيث لا مقدرة لدى الحركات الجماهيرية لإجبار النخب على تقديم حسابات. هذا ما يجعل الفساد يعمُّ مختلف المجتمعات الرأسمالية بتفاوت حسب ميزان القوى الطبقي. ومن ثمة سيظل الفسادُ و»محاربة الفساد» مجالَ صراع يتوجب على الشغيلة وعامة المقهورين التسلح فيه بمنظورهم الطبقي الخاص في محاربة الفساد، بما هو آلية ملازمة للنظام الرأسمالي. يجب تنوير ضحايا الرأسمالية بحقيقة جذور الفساد المتأصلة في نظام الاستغلال، نظام الملكية الخاصة وتراكم رأس المال. كما يلزمُ تبديد الأضاليل البرجوازية بشأن «تخليق الحياة العامة»، هذه الأضاليل التي يُجمع عليها اليسار الليبرالي، وقوى الإسلام السياسي، ويندرج ضمنها أيضا شعار بعض اليسار الجذري المنادي بالقضاء على «المافيا المخزنية» متغاضيا عن ملازمة الفساد لكل نظام رأسمالي. يجب جعل التحريض ضد الفساد رافعة لإنماء الوعي المناهض للرأسمالية، بشعاري الرقابة العمالية والشعبية وإلغاء السر التجاري والبنكي، فلن يجفف مستنقع الفساد غير البديل المناهض للرأسمالية، البديل الاشتراكي الايكولوجي.

إن مهمة التطهير الحقيقية للمجتمع الذي يسيطر فيه الاولوليغارشيون، أصحاب الملايير، والساسة الفاسدون ورجال الأعمال المجرمون، تقتضي بناء حركة اشتراكية للطبقة العاملة متعارضة مع النظام الاجتماعي القائم. تلك المهمة هي ما يسعى أنصار جريدة المناضل-ة ونصيراتها للنهوض بها يدا في يد مع طلائع النضال العمالي والشعبي.

ثورة فبراير 1917 الروسية: من فبراير إلى «أزمة أبريل» [الجزء الأخير]

بقلم: نيكولا فيرت؛ Nicolas Werth؛ تر جمة المناضل-ة

كانت أول حكومة انتقالية، مُشكّلة يوم 2 مارس، برئاسة الأمير جورج لفوف، محاطا بأغلبية من الممثلين البارزين للحزب الدستوري الديمقراطي (بافل ميليوكوف (مؤرخ 1859-1943) وزيرا للشؤون الخارجية نكولاي نكراسوف وزيرا للنقل وأندري شانغاريف وزيرا للزراعة). وعلى يسار الخريطة السياسية الحكومية الكسندر كيرنسكي (1881-1970) وزيرا للعدل، المفترض أن يكون «جسرا» بين الحكومة والسوفييت. وفي بضعة أسابيع، اتخذت هذه الحكومة جملة تدابير هائلة: الحريات الأساسية، الاقتراع العام، العفو العام، إلغاء عقوبة الإعدام، والإلغاء كلا أشكال الميز ضد الفئات المغلقة والأعراق والديانات، والاعتراف بحق فنلندا وبولونيا في تقرير المصير. ورغم هذه الإجراءات الثورية الحقيقية، والتي تُمثل قطعا مع الثقافة السياسية للحكم المطلق القيصري، كان على الحكومة أن تواجه موجةً من المطالب والتحركات المستعصية عن التحكم صادرة عن مختلف شرائح مجتمع في ثورة.

طالب العمال بيوم عمل من ثماني ساعات، وغالبا ما حصلوا عليه، وكذا بزيادات في الأجور، بيد أنها سرعات ما امتصها تضخم راكض. وأحدثوا لجان مصانع وفيالق «حرس أحمر». كان هدف لجان المصانع مراقبة التشغيل والتسريحات، ومنع أرباب العمل من الإغلاقات، بذريعة انقطاع التموين، وكذا الحفاظ على انضباط معين في العمل ومكافحة ظاهرة التغيبات عن العمل. وتُمثل تلك التدابير بداية رقابة عمالية على سير المنشآت. أما وحدات الحرس الأحمر، فقد كانت ميليشيات عمالية مسلحة مستعدة للدفاع عن المصنع بما هو أداة عمل البروليتاريين، وكذا «للدفاع عن الثورة» ضد «أعدائها».

«سلطة الجندي» و»القسمة السوداء»

كان على الحكومة المؤقتة أن تواجه أيضا التحريض المتنامي الذي ينتشر في الجيش. منذ 1 مارس 1917، أصدر سوفييت بتروغراد نصا أساسيا، مرسوم رقم 1، عبارة عن ميثاق حقيقي لحقوق الجندي. يلغي هذا النص قواعد الانضباط العسكري الأشد إغاظة في النظام القديم، ويتيح للجندي-المواطن حق التنظيم في لجان جنود. وبعيدا عن الاقتصار على صلاحيات، محدودة، يتيحها لها المرسوم رقم 1، تجاوزت لجان الجنود بسرعة حقوقها ووصلت حد رفض هذا الضابط أو ذاك، وحق انتخاب جدد. وبالتدريج انتشرت في الوحدات «سلطة الجندي» التي تزعزع الجيش. وتكاثرت حالات الفرار من الجندية. ومن مارس إلى أكتوبر، غادر الجيش أكثر من 2 مليون فلاح-جندي، وقد تعبوا من القتال. وبدورها غذّت عودتهم إلى القرية الاضطرابات في القرى.

بيد أن أشكال الفوضى في القرى ظلت، خلال ربيع 1917، محدودة خاصة مقارنة مع ما جرى في 1905. كان سقوط القيصرية مناسبة لتجمعات الفلاحين كي تصوغ عرائض تظلم ومطالب شعب القرى. وكانت مسألة الأرض في مركز كل الآمال وكل المطالب. يطالب الفلاحون بمصادرة وتوزيع أراضي الأسرة الملكية وكبار الملاكين العقاريين. كانت «دفاتر الثورة الروسية» تلك (مارك فيرو) تعبيرا قويا عن المثال الفلاحي العريق «للقسمة السوداء» بحسب «الأفواه الواجب تغذيتها» إفي أثناء انشقاق حركة الأرض والحرية، في 1879، اتخذت الحركة التي وضعت المسألة الفلاحية في مركز سيرورة ثورية قادمة اسم «القسمة السوداء»]. بما أن الأرض «هبة من الله»، يجب ألا يمتلكها أحد، يجب أن يكون حق الانتفاع لكل أسرة فلاحية «بقدر ما يمكن أن تستغله هي ذاتها بدون مساعدة أجراء». وفق هذا المنطق» لن يُترك للمالك الكبير سوى مزرعة يمكن أن يمارس فيها فلاحة بنفسه، مع أسرته».

بقصد بث حياة في مثال المساواة القديم هذا، تنظم الفلاحون وشكلوا لجانا زراعية، سواء على صعيد القرية أو الإقليم. وإلى غاية صيف 1917، كانت هذه اللجان لا تزال تثق في الحكومة المؤقتة وفي سوفييت بتروغراد توخيا لحل سريع للمشكلة الزراعية.» الأرض عبر المجلس التأسيسي»، تلك كانت الحكومة بشأن هذه المسألة الرئيسية، ما يعني أن للمجلس التأسيس المنتخب بالاقتراع العام وحده صلاحية التشريع في المسألة الزراعية. فكل مصادرة غير شرعية للأراضي موجبة للعقاب. هكذا دب الحذر شيئا فشيئا بين طبقة فلاحين، ينفذ صبرها أكثر فأكثر، وحكومة حريصة على تفادي الفوضى واتقاء انتفاضات فلاحية.

مسألة الحرب

بنظر الحكومة المؤقتة، تظل المسألة الملحة هي الحرب. يعتبر الليبراليون الحاكمون أن انتصار روسيا إلى جانب الحلفاء، دون سواه، سينجح في ربط قوي للنظام الجديد بالديمقراطيات الغربية وتأمين تماسك مجتمع في ثورة. لذا منذ يوم 4 مارس 1917، بعث بافل ميليوكوف مذكرة إلى الحلفاء يؤكد فيها إصرار الحكومة المؤقتة الجديدة على السير حتى النصر وضم القسطنطينية.

وحول مسألة أهداف الحرب الحاسمة، اتخذ سوفييت بتروغراد موقفا مغايرا لموقف الحكومة. ففي نداء إلى شعوب العالم قاطبة (14 مارس 1917) أعلن السوفييت تأييده لـ «سلم بدون إلحاقات ولا مساهمات». ودعا إلى «الدفاعية الثورية» الساعية إلى التوفيق بين «نضال الشعوب ضد المطامع الإلحاقية لحكوماتهم» و»الحفاظ على سياسة دفاعية تصون قتالية الجيش».

كان لينين الوحيد، بين القادة السياسيين، وضد حتى رأي أغلبية البلاشفة، من توقع إفلاس النزعة الدفاعية الثورية؛ ودعا إلى قطع فوري بين السوفييت والحكومة المؤقتة. مصمما بأي ثمن على الدخول إلى روسيا، وبمساعدة من الحكومة الألمانية التي تعول على قوة خطاب لينين المُزعزعة لدى «رأي عام» روسي ينظر بعين الشك إلى مواصلة الحرب، غادر لينين زوريخ، يوم 28 مارس 1917، وعبر ألمانيا في عربة قطار تستفيد من حصانة دولية، والتحق بالسويد، ووصل يوم 3 أبريل إلى بتروغراد. وعرض فيها (يوم 4 أبريل1917) أطروحات أبريل الشهيرة، وهي عبارة عن برنامج عريض ضد مواصلة الحرب، وضد الحكومة المؤقتة، وضد الجمهورية البرلمانية. ودعا لينين إلى تأميم الأراضي، والرقابة العمالية وانتقال «كل السلطة إلى السوفييتات». أثارت هذه الأطروحات الجذرية عدم فهم ومعارضة حتى داخل الحزب البلشفي، الذي ظل منقسما جدا، موزعا بين قاعدة (بحارة كرونشتادت، والحرس الأحمر بالأحياء العمالية في بتروغراد) نافذة الصبر وحتى ميالة الى المغامرة والقادة (زينوفييف وكامنيف) المعارضين لأي مغامرة.

«أزمة أبريل» و «كل السلطة للسوفييتات»

أياما قلائل بعد عودة لينين إلى روسيا، أفضت المواقف المتباينة لكل من سوفييت بتروغراد (حيث يهيمن الاشتراكيون الثوريون والمناشفة)، والحكومة المؤقتة ذات الأغلبية الدستورية الديمقراطية، إلى أزمة سياسية («أزمة أبريل»). ويوم 17 أبريل 1917، بعث بافل ميليوكوف مذكرة إلى الحلفاء تؤكد أن روسيا ستحارب «حتى النصر النهائي». ولم يأت فيها حتى ذكر لموقف السوفييت الداعي إلى «سلام بلا إلحاقات ولا مساهمات». فتعبأ الشارع، مطالبا باستقالة ميليوكوف. وأجبرت مظاهرات مهمة، ظهرت فيها لأول مرة شعارات البلاشفة («كل السلطة للسوفييتات») ميليوكوف والكسندر غوتشكوف، وزير الحرب، على الاستقالة.

بوجه هذا الوضع، أعلن سوفييت بتروغراد انضمامه إلى حكومة ائتلاف تضم الليبراليين (الحزب الدستوري الديمقراطي) والاشتراكيين المعتدلين (اشتراكيين ثوريين ومناشفة).

لم تكن هذه المشاركة خُلُوًّا من خلفيات، إذ يأمل الليبراليون إبقاء الاشتراكيين المعتدلين عبر مشاركتهم في المسؤوليات الحكومية، وفي مواصلة الحرب، مع استعمال تأثيرهم التوفيقي على الجماهير؛ ويأمل الاشتراكيون الحصول على إصلاحات ووقف الحرب، مع إحباط المشاريع المضادة للثورة.

كان دخول الوزراء الاشتراكيين، قادة سوفييت بتروغراد (منهم تسيرتلي وتشيرنوف) الى الحكومة المؤقتة الثانية، المشكلة بجهد كبير يوم 5 مايو 1917، تغييرا عميقا للوضع السياسي، ووضع محل سؤال مبدأ ازدواجية السلطة ذاته. ولم تعد خطوط الانشطار تمر بين السوفييت والحكومة. فبعد أن أصبح الاشتراكيون المعتدلون مسيرين للدولة البرجوازية، تركوا مبادرة الاحتجاج للبلاشفة في لحظة تفاقمت فيها التوترات الاجتماعية.

تتمة ص 09: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27مايو 2019، بقلم تيتي باتاشاريا

مسؤولية المرأة في أن تكون ضامنة شرف الأسرة المرتبط بدوره بالمركز الاجتماعي والحركية الاجتماعية التصاعدية. إن مجرد الاشتباه في سلوك غير لائق– مثل الظهور مع رجل خارج شبكة الأسرة–يمكن أن يضر بسمعة المرأة وبالتالي شرف الأسرة. إن جرائم الشرف ليست مجرد قضية جنسانية أو انحراف فردي. إنها أعراض لما كان على العائلات المهاجرة القيام به للاندماج في تحضر اغترابي. يوجد، في القرى «هناك»، مجال سيطرة أوسع للرجال، بالموازاة مع دعم قوي ومنهجي. يمكن أن يكون لجهود فاشلة لاستعادة السيطرة عواقب وخيمة–كارثية بما يكفي لإثارة الغضب المذهل الضروري لاتخاذ قرار بقتل الإخوة الخاصين.[35]

من وجهة نظرنا، يجب أن نستذكر تحليلات علام بشأن كيف تلقى الرجال فقدان السيطرة كمحفز للعنف. وفي حين يمكن اعتبار جرائم الشرف أمثلة متطرفة، يبدو أن طائفة واسعة من العنف القائم على نوع الجنس تستمر باسم فقدان السلطة الذكورية «التقليدية».

وجدت دراسة نشرتها المجلة الطبية البريطانية عام 2012 أن معدلات الانتحار في أوروبا ارتفعت بشكل حاد من عام 2007 إلى عام 2009، حيث أدت الأزمة المالية إلى ارتفاع البطالة وخفض الأجور. وشهدت البلدان الأكثر تضررا من هذه الانتكاسات الاقتصادية العنيفة، مثل اليونان وأيرلندا، أكبر الزيادات. وفي بريطانيا، كان الرجال أكثر عرضة للانتحار بثلاث مرات من النساء. وتخلص الدراسة إلى أن «الكثير من الهوية والمعنى الذي يعطيه السكان الذكور لحياتهم مرتبط بالحصول على وظيفة كمصدر للدخل والوضع الاجتماعي والمكانة [36] [...]» وفي عام 2011، رددت مجلة تايم وجهة النظر القائلة بأن أدوار الرجال «التقليدية» قد تزعزعت بسبب الركود، ما أدى إلى ارتفاع في الاكتئاب بين السكان الذكور: وذلك لأن الرجال ينظر إليهم ثقافيا على أنهم المعيل الأساسي، وغالبا ما يكمن أحد عوامل الخطر الرئيسية للاكتئاب لدى السكان الذكور على هذا الدور [37].

المصطلح المستخدم في هذا السياق هو مصطلح وجود «مُتصور ثقافيا» لأداء دور معين. وتشير جميع هذه التقارير والدراسات إلى أنه رغم أن الرجال لم يكونوا دائما المعيل الرئيسي للأسرة تاريخيا، فإن السكان الذكور يعتقدون أو يتوقعون من أنفسهم أداء هذا الدور.

في الولايات المتحدة، كما هو الحال في بقية البلدان الصناعية، فالحقيقة أن عددا متزايدا من الرجال والنساء يقومون بأعمال مأجورة لإعالة أسرهم. ويقوم الرجال والنساء بالأعمال المنزلية على حد سواء. وتسلط أحدث استطلاعات التشغيل في الولايات المتحدة الضوء على حقيقة كون النساء المعيل الرئيسي ل 40 ٪ من الأسر– الغالبية العظمى منهن أمهات عازبات وغير البيض. وينبغي إرفاق هذه البيانات بأرقام حول مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية تشير بوضوح إلى زيادة مساهمة الذكور في 20 بلدا صناعيا، خلال الفترة 1965-2003.

وينطبق الشيء نفسه على مساهمة الآباء داخل الأسرة. سجلت عالمة الاجتماع فرانسين دويتش مساهمة أعلى من الآباء، من حيث الساعات المخصصة للأطفال، مرتفعة في حالة رجال الطبقة العاملة مقارنة بحالة الأطر [38]. ووفقا لمسح أجري عام 2011 على 963 من الآباء العاملين ذوي الياقات البيضاء من شركات ضمن تصنيف أغنى 500 شركة، فإن ٪53 منهم يدعون تفضيل كون آباء في منزل الزوجية إذا كانت أسرهم تعتمد فقط على راتب زوجاتهم. وبينما تلوم النخب الرجال غير البيض على التخلي عن أسرهم، فإن دراسة أجرتها جمعية علم النفس الأمريكية والمعهد الوطني لصحة الطفل والتنمية البشرية تدحض هذا التضليل العنصري:

من المرجح أن يبقى الآباء ذوو الدخل المنخفض والمتحدرين من الأقليات والمطلقون العاملين وذوي مستوى جيد من التعليم إلى جانب أطفالهم. [...] ويُرجّح أن يقوم الرجال الأمريكيون من أصل أفريقي برعاية أطفالهم وإطعامهم وإعداد الطعام لهم على خلاف الآباء البيض أو اللاتينيين.

كشفت بعض البيانات الاثنوجرافية أن الدعم المالي الأبوي القوي (نقدا أو عينيا) من المحتمل أن يكون غير مرئي من منظور تدابير الاقتصاد الرسمي [40].

إنها بالفعل ظاهرة غريبة جدا. بينما الواقع المادي لمعظم الرجال هو أن كلا الزوجين يعملان مقابل أجور أقل وأطول، يبدو أن الأدوار الاجتماعية للجنسين تستند إلى النموذج الأسطوري للزوجة السعيدة التي تطبخ أثناء انتظار عودة زوجها. إذا كانت الغالبية العظمى من النساء يعملن في الصناعات التجميعية، في وول مارت وستاريكس، أو يقمن بالأعمال المنزلية للأثرياء، فمن تخدم إذن الأحلام التي تنشرها هذه الصور الكرتونية للأنوثة؟ نحن بحاجة إلى فحص صور الكارتون هذه بدقة لأنه بمجرد التمكن من معرفة مصدرها الحقيقي، يمكن فهم الروابط بين تبرير العنف القائم على النوع الاجتماعي ومزيج من الظروف المادية والأيديولوجيات المتحيزة جنسيا.

تقدم الباحثة القانونية جوان سي ويليامز ملاحظة مهمة حول الذكورة البروليتارية في عملها الأخير حول العلاقات بين الجنسين والطبقية في أمريكا. وفقا لويليامز، يعمل النوع الاجتماعي باعتباره «جرحا طبقيا خفيا» مهما يتم التعبير عنه في «الشعور بعدم الكفاءة الذي يحسه رجال الطبقة العاملة عندما يكونون أقل قدرة على أداء دورهم كمعيلين». يجدر اقتباس المقطع بأكمله حيث تصف ويليامز كيف تنعكس عدم الكفاءة المتصورة هذه على المفاهيم الطبقية:

لقد جرت على مدى جيلين قصيرين في فترة ما بعد الحرب، دمقرطة هذا المثل الأعلى بشأن مجالين منفصلين. لكن اليوم، أصبح مجددا تحقيق المثل الأعلى للعائل امتيازا طبقيا.

بقدر ما كان نموذج الأسرة المزدوجة هذه، بالموازاة مع وجود عائل من جهة وربة منزل من جهة أخرى، علامة على وضع الطبقة الوسطى منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، صار ينظر إلى تحقيق هذه الأدوار على أنه قضية حيوية من قبل عائلات الطبقات الشعبية [...] وبالتالي، فإن فعالية النوع التقليدية صارت، باختصار، فعالية طبقية [42].

إن التسلسل الزمني الذي اعتمدته ويليامز، لتفسير اللحظة التي أصبح فيها النموذج «المزدوج» مستحيلا على الطبقة العاملة تحمله، يتوافق تماما مع التسلسل الزمني لنيل ديفيدسون بخصوص إنشاء نظام نيوليبرالي. بداية، لم تكن أدوار المعيل وربة المنزل، وأدوار الجنسين التي تنبع منهما، أبدا تقليدا بروليتاريا، بل نقلها رأس المال للطبقة العاملة. إن قوة مثل هذا النموذج لديها على وجه التحديد القدرة على أ) محو الاختلافات الطبقية الموجودة بالفعل بواسطة اقتراح أخوة ذكورية عالمية وب) تقسيم الطبقات الشعبية على أساس فروقات بين الجنسين عبر فرض توقعات قائمة على أساس النوع الاجتماعي غير واقعية على كل من الرجال والنساء–وهي توقعات ستخيب باصطدامها الحتمي بالمسار الحقيقي للأحداث.

الآن دعونا نعود إلى صورتنا الكرتونية. إن المرأة المثالية في الأسرة المثالية، سواء كانت تطبخ عشاء مثاليا في نيويورك أو نيودلهي، هي في الواقع مقاتلة طبقية. عائلتها المثالية هي بقايا محفوظة منذ زمن سحيق يعود إلى أيام مجد رأس المال، وهو الوقت حيث يظل الرجال دائما رجالا، والنقابات دائما غير مرئية، وسيتعين دوما على العبيد أو الطبقات الخاضعة إحضار القطن لمنزل السيد.

يتبع

الدلالات السياسية لوثيقة العدل والإحسان السياسية

بقلم، أزنزار

أصدرت جماعة العدل والإحسان وثيقة سياسية قدمتها في لقاء تواصلي يوم 6 فبراير 2024. لا جديد في الوثيقة، باستثناء طريقة تسويقها وكثرة التفاصيل الواردة فيها. فمحاورها الكبرى موجودة في تقارير الدائرة السياسية[1]، وقبلها في وثائق أخرى مثل «جميعا من أجل الخلاص» (2007).

ركز أغلب التحاليل والانتقادات على الجوانب الشكلية من الوثيقة، وبالدرجة الأولى: هل ستشارك الجماعة في «اللعبة السياسية»؟ هل ستؤسس حزبا سياسيا؟ بل إن أطرافا يسارية شاركت في اللقاء ركزت على موقف الجماعة على أمور تشكل أرضية مشتركة مع الليبراليين وأنصاف الديمقراطيين، في تجاهل تام للبرنامج الاقتصادي للجماعة والمصالح الطبقية التي تدافع عنها الوثيقة السياسية وتناولتها بالتفصيل.

السياق السياسي

يظل السياق السياسي الذي صدرت فيه الوثيقة أهم بكثير من مضامينها. فالوثيقة محكومة بهذا السياق التي يتميز ب:

- الانهيار التام للأحزاب الموروثة عن الحركة الوطنية، وبالأساس الاتحادية منها، وعجز الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار عن أن تشكل بديلا عن خلفها الاتحاد الاشتراكي. وقد خلف هذا فراغا سياسيا تمكنت الحركات الاسلامية من ملئه.

- هزال شديد لليسار الجذري واندماج شبه كلي للحركة النقابية في المشاريع الاستراتيجية للبرجوازية ودولتها. ليست القوة التنظيمية للجماعة إلا تجميعا لغبار بشري سيتناثر هباء إن وقفت الحركة العمالية على أقدامها بحزبها الاشتراكي الثوري.

- تمسك الملكية بسلطاتها المطلقة وتحكمها في نتائج الانتخابات وهندسة حكومات الواجهة. وكان مصير حزب العدالة والتنمية بعد ولايتين في تلك الواجهة دالا على ذلك. مصيرٌ دفع أحد مثقفي الحزب (امحمد جبرون) إلى إصدار كتاب بعنوان دال: «الملكية في أفق جديد»، اعتبر فيها معركة حزب العدالة والتنمية «ضد التحكم معركة خاطئة»، مؤكدا أن هذه المعركة يجب أن تعبر عن «رغبة المجموع السياسي (شعبا وأحزابا وملكية...)». أصدرت الجماعة الوثيقة ليس لأن الملكية مستعدة للتنازل، هذا ما أكده رئيس الدائرة السياسية نفسه في اللقاء التواصلي، حين أشار إلى رفض الجماعة نشر الوثيقة رغم جهوزها منذ سنوات، بسبب «غياب إرادة سياسية للإصلاح، وغياب بيئة تعددية ديمقراطية...»، لتقرر الجماعة نشرها الآن «ليس لأنه قد حصل تحول في موقف السلطة»، وإنما «لتبديد الاتهامات الباطلة التي يروجها الإعلام الرسمي عن جماعة تريد إقامة الخلافة». فالوثيقة إذن خطوة من الجماعة تجاه الملكية وليس العكس.

- مآلات مشاركة الإسلاميين في الحكم إبان وبعد السيرورة الثورية الإقليمية (2001)، خاصة في مصر وتونس، وهو ما دفع الجماعة إلى الحديث في «الوثيقة السياسية» عن «حدود التغيير الممكن في ظل التحولات الإقليمية والدولية والأزمات المحلية التي تعيشها بلادنا».

- بالنسبة للجماعة ذاتها، فقد قطعت مع بدايات التأسيس التي كانت مقتصرة على شعارات عامة (الإسلام هو الحل...)، تلك الشعارات التي كانت مُرضية لقاعدة تتكون أساسا من طلبة الجامعة والأقسام الدنيا من البروليتاريا الذهنية (المدرسون). أما الطاقم القيادي للجماعة توسع ليشمل مثقفي البرجوازية (المحامون، المهندسون، الأطباء، الأساتذة الجامعيون... إلخ)، فيستوجب الأمر برنامجا مدققا يستجيب لتطلعات هذه الشرائح، التي كانت تشكل فيما سبق القاعدة الاجتماعية لأحزاب المعارضة الليبرالية (الاتحادية بالأساس). وهذا هو سبب تبني العدل والإحسان لبرنامج تلك الأحزاب وطلبه بطلاء ديني، وليس اعتماد «لغة مشتركة من حيث المصطلحات حرصا على التواصل والتفاهم»، كما ورد في الوثيقة السياسية.

استعادة لأحلام المعارضة البرجوازية المجهضة: التوافق مع الملكية

حاولت المعارضة الليبرالية (الاتحاد الاشتراكي)، وقبلها الشعبوية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، التوافق مع الملكية من أجل الوصول إلى «دولة المؤسسات». وقد انكسرت أحلام تلك المعارضات على جدار رفض الملكية الصارم التنازل عن أي جزء من صلاحياتها. وها هي العدل والإحسان تنفث الغبار عن تلك الأحلام، مستفيدة من مآلات تلك المعارضات ذاتها.

في تشخيصها للواقع السياسي تخلص الوثيقة السياسية إلى أن «احتكار «السلطة التأسيسية الأصلية» من قبل الملك، واعتباره فوق كل السلط» تشكل «أحد الأعطاب البنيوية الأساسية التي أسهمت وتسهم في انغلاق النسق السياسي المغربي، وتحكم على مساره بالاختلال، وعلى نظام الحكم فيه بالمركزة والسلطوية». وإسهام الجماعة في «إصلاح هذه الأعطاب» هو ما تسميه «السلطة التأسيسية الجماعية كمدخل للدستور الديمقراطي».

وعلى غرار «الجمعية التأسيسية الرزينة» التي اقترحها المهدي بن بركة في ستينيات القرن العشرين، اقترحت وثيقة الجماعة «جمعية تأسيسية غير سيادية». ورغم نعتها بـ«آلية تحقق السيادة الشعبية»، إلا أن الوثيقة تستحث «الفاعلين والتيارات والأحزاب على توسيع مساحات التوافق بحثا عن تلاقي إرادة الشعب بإرادة نخبه الحية»، والبحث عن «أفضل السبل وأنجعها للوصول إلى «هيئة منتخبة» تحظى بأوسع قدر من التوافق، يجد الجميع فيها ذاته اختيارا ينتصر لكل المغاربة». لذلك أصرت الوثيقة السياسية في نقطة تفصيلية على أن تسبق الدستورَ عمليةٌ أخرى أطلقت عليها «صياغة ميثاق جامع عن طريق الحوار والتوافق، يعبر عن «الرؤية الاستراتيجية» التي يريدها المغاربة لبلدهم (يمكن أن نصطلح عليه بـ«وثيقة المبادئ فوق الدستورية»)».

وليس هذا إلا تكرارا لخرافة التوافق بين الملكية والشعب، أو قوى الشعب الحية، التي ظلت أحزاب المعارضة الليبرالية تحلم به لعقود. لم تتحقق تلك الأحلام لأن القوة الوحيدة القادرة على فرض تنازلات على الملكية، أي الطبقات العاملة والشعبية، تخشاها تلك الأحزاب أكثر من خشيتها من المَلَكية. وهو ما يصدق على العدل والإحسان ذاتها. إن البحث عن توافق مستحيل مع الملكية هو سر ترويض الملكية لمن يسعى وراء ذلك التوافق، وليس فقط العمل داخل مؤسسات الاستبداد كما تصرح الجماعة دائما.

ولأن تصريحات قياديي الجماعة يرفضون الجواب عن «شكل» النظام المبتغى مؤكدين أن ما يهم هو «محتواه»، فإن إن الصيغة التي تطرحها الوثيقة: «كل سلطة يجب أن تكون منتَخبة»، ليست إلا ترجمة لحلم قديم آخر للحركة الاتحادية: «ملكية تسود ولا تحكم». فالمطالب التفصيلية الواردة في الصفحة 57، ليست بدورها إلا تكرارا لمطالب الكتلة الديمقراطية في تسعينيات القرن العشرين، وهو ما يطالب به الحزب الاشتراكي الموحد: «إن جميع سلطات التقرير والتشريع والتنفيذ يجب أن تُوضع بين أيدي المنتخبين».

كل المشروع السياسي المطروح في الوثيقة هو تعبير عن مطامح أقسام من البرجوازية تحلم بمشاركة الملكية في الحكم، مشاركة ستمكنها من نيل نصيبها من اقتصاد تحتكره الملكية (القسم الحاكم من تلك البرجوازية)، مطالب يلخصها الشعار الشهير «فصل السلطة عن الثروة». لكن الذي سيستفيد من تحقيق هذا الحلم هم أقسام البرجوازية المحرومة من السلطة وفرص الاغتناء الاقتصادي وليس ملايين العمال- ات والكادحين- ات.

الاقتصاد: لا جديد تحت شمس الرأسمالية

نسخت الوثيقة السياسية نفس تشخيص اقتصاد البلد الذي اعتادته أحزاب المعارضة الليبرالية. ومحل «المخزن الاقتصادي» الخاص بالحزب الاشتراكي الموحد، طرحت الوثيقة مفهوم «الأخطبوط المخزني»: «إن الفاعلين الاقتصاديين غير الدائرين في فلك المؤسسات الاقتصادية المخزنية وجدوا أنفسهم محاصَرين في أكثر من موقع استثماري وفي أكثر من سوق نتيجة المنافسة غير المتكافئة وغير الشريفة بين الطرفين».

هنا أيضا لم تتعدَّ مقترحات الوثيقة السياسية ما سبق أن دافعت عليه- ولا تزال- أحزاب المعارضة الليبرالية: «اقتصاد تنافسي، يقوي الاستثمار ويحفز على الجودة والابتكار، بعيدا عن كل أشكال الاحتكار واستغلال النفوذ والتفضيلات غير المشروعة، انطلاقا من إطار قانوني واضح وجهاز مؤسساتي فعال في مراقبته لمدى احترام شروط التنافسية ومعاييرها».

ولم يتجاوز اللُّبُوس الديني الذي تقترحه الجماعة (الزكاة والأوقاف) نفس المنظور الإحساني لتسكين آلام السياسات النيوليبرالية: «مساهمة صندوق الزكاة في مصاريف المقاصة المتعلقة بالفقراء والمساكين، وأداء

1 .https://www.almounadila.info/archives/8652 -

تتمة ص 04

تتمة ص 03: الدلالات السياسية لوثيقة العدل والإحسان السياسية

بقلم؛ أزنزار

جزء من ديون الغارمين، وخاصة ما يرتبط بالسلفات الصغرى التي تكون لفائدة الأسر المعوزة، وفي دعم الطلبة والتلاميذ المتفوقين لمتابعة الدراسة عبر منح التميز والاستحقاق، ومواكبة الشباب من ذوي الشهادات لإنشاء المشاريع، وفي محاربة الفقر...».

لذلك لم تجد الوثيقة ضيرا من الدفاع عن المكملات الإحسانية للسياسة النيوليبرالية التي تتبناها الدول: «تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، ووضع آليات مضبوطة وشفافة لتحديد المستفيدين من البرامج الاجتماعية للدولة، مع حث القطاع الخاص والمجتمع المدني على المساهمة في المجهود الوطني للحماية الاجتماعية».

أما عن أحد أهم معيقات التنمية بالبلاد فإن الوثيقة لا تطالب بإلغاء المديونية، بل تقترح صيغة أخرى لأدائها: «إعطاء الأولوية للتخفيف من عبء استرداد الدين على ميزانية الدولة، وذلك عن طريق سن سياسة وطنية تضامنية لبلوغ هذا الهدف».

لا تعارض الجماعة هجمات الدولة (والبرجوازية) على حقوق الشغيلة، وعلى رأسها- على سبيل المثال لا الحصر- تفكيك أنظمة التقاعد، إذ طالبت الوثيقة بنفس ما نُعده الدولة في هذا المضمار: «توحيد أنظمة التقاعد وإدماجها في صندوق واحد، وذلك بسن إصلاح منظوي يتجاوز الإصلاحات المقياسية الجزئية وتوظيف المدخرات المؤسسية عبر استثمارها لصالح مستحقيها وفق استراتيجية مضبوطة، وتحت إشراف هيئة استثمارية تابعة للصندوق المذكور».

هكذا ينتهي «مجتمع العمران الأخوي» الذي تسعى الجماعة لتشييده إلى نفس المجتمع القائم مع طلائه بطلاء ديني وإجراءات إحسانية وتخفف عن أشد ضحاياه بؤسا.

لكن البرنامج الاقتصادي للجماعة يثير حساسية المعارضة الليبرالية القائمة (الحزب الاشتراكي الموحد) لأن الجماعة منافس ليبرالي بلبوس ديني وبجذور شعبية أكثر انغراسا، بينما سيثير برنامجها السياسي (البحث عن توافق) ذعر من يعول عليها في تنسيق ميداني من أجل مناهضة المخزن.

قوى التغيير؟

كأي حزب سياسي برجوازي تتخوف العدل والإحسان من التغيير القادم من أسفل، وتسعى للوصول إلى أهدافها عبر «توافق» مع «كافة الفاعلين السياسيين». وتتفادى الجماعة أي تصادم أو مناوشة مع الدولة. في اللقاء التواصلي لتقديم الوثيقة أشار المتوكل إلى أن تأخير طرحها كان بسبب الزلزال... و»الاحتجاجات الاجتماعية المتواصلة» جعلت الجماعة تتريث في انتظار الفرصة المناسبة.

لقد احترقت الجماعة التزام الصمت في الوقت الذي يجب فيه الكلام. إبان زلزال الحوز صرح رئيس الدائرة السياسية بإصدار الجماعة لتوجيهات من أبرزها «أن

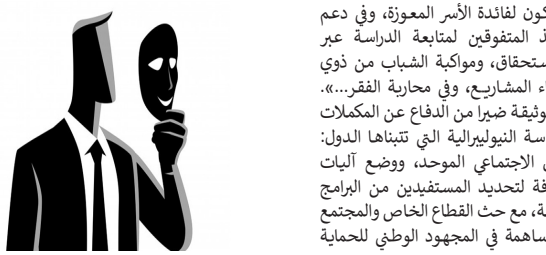

نمسك في الأيام الأولى للفاجعة عن التعرض للسلطة بالنقد أو اللوم وأن تكون الأولوية للعمل الإغاثي والإنساني». وليس هذا جديدا، فإبان صدور وثيقة «جميعا من أجل الخلاص»، صرح أحرشان: «لو كان هدف الجماعة الضغط على السلطة لاستغلت مناسبات عدة مرت منها البلاد وكانت السلطة خلالها في أزمة خانقة ويكفي أن أذكرك فقط ببعضها: انفجارات الدار البيضاء في مارس وأبريل 2007، وتقلبات ملف الصحراء بعد مفاوضات مانهاست، ومناسبة الانتخابات، وغلاء المعيشة، فالمغرب مليء بـ"الفرص" التي يمكن توظيفها للضغط على السلطة، ولكن هذا ليس أسلوب العدل والإحسان لأنها لا تحب الركوب على الأزمات ولا لي الذراع»[2].

هنا أيضا، تعيد الجماعة ما سبقتها إليه أحزاب المعارضة البرجوازية الأخرى، إذ وقفت دائما إلى جانب الملكية في عز محنها في وجه النضال الشعبي، وعلى رأسها انتفاضة 1965. وتكتفي الجماعة عند اندلاع النضالات الشعبية على تقديم نصائح للدولة (أو العقلاء منها)، وهو ما فعلته إبان حراك الريف[3]، واستغلال تلك النضالات لتحذير الدولة من المجهول، ليحول هكذا شعار «الإسلام أو الطوفان»، إلى تحذير الليبرالي المذعور محمد الساسي للنظام سنة 2018: «إما الانفراج أو الانفجار». وقد سبقه إلى ذلك فتح الله أرسلان سنة 2002 عندما صرح بأن المفتاح الأول لتجاوز الأزمة هو «ضرورة تغيير عقلية الحكم التي تعتمد على مبدأ الترقيع الذي يكون في أحسن الأحوال عاملا في تأخير انفجار يهدد المغرب، وأؤكد أن الانفجار سيحصل في حال بقاء الأمور على حالها»[4].

صرح المتوكل في اللقاء الصحفي بأن غاية نشر الوثيقة هو «تحريك الوضع السياسي الراكد، وإثارة نقاش عمومي حول الإصلاحات العميقة التي يحتاجها بلدنا للخروج من حالة الاختناق التي يعيشها». لكن الجماعة- شأنها شأن أي حزب برجوازي- لم تر في أكبر نضال عمالي شهده المغرب (حراك شغيلة التعليم) «قوة تحريك للوضع السياسي الراكد»، بل تحديا يجب مساعدة الدولة على إطفائه بالامتناع عن أي تدخل سياسي وحصر مطالب الشغيلة في مطالب محض مهنية. وهو ما عبر عنه مقال صدر بموقع الجماعة (14 ديسمبر 2023) بالقول: «فالمحتجون مطالبهم مهنية صرفة ولا يريدون لا مواجهة الدولة ولا تخويفها ولا لي ذراعها». إذا يكن نضال الشغيلة «ليا لذراع الدولة» من أجل انتزاع المطالب، فإنه سيتحول إلى التماس إحسانها.

هكذا فالقوة الوحيدة القادرة على فرض الديمقراطية السياسية على ملكيةٍ مصرةٍ على التمسك بمطلق سلطاتها تتخوف منها الجماعة، بل وتتفق مع البرجوازية ودولتها على أن هدف أدوات نضال تلك القوة، أي النقابات، هو «الإسهام في تحقيق السلم الاجتماعي والتعبئة الاقتصادية، والحفاظ على التوازن بين قوة العمل والقوة الضاغطة للمشغل، وبين مؤسسات الدولة (برلمان وحكومة) المسؤولة عن إرساء وتطبيق القوانين التي تخدم الصالح العام».

لا بديل عن النضال العمالي والشعبي

لا يتخوف المناضلون- ات العماليون- ات من النضالات القادمة من أسفل، بل يعملون على حفزها وتنظيمها وتوجيهها نحو أصل بلائها: الرأسمالية والاستبداد السياسي.

لا يدافع المناضلون- ات العماليون- ات عن مجتمع برجوازي نُضفي عليه تحسينات أخلاقية، ليبرالية كانت أو دينية، بل يناضلون من أجل دك مجتمع الاستغلال الطبقي وكافة صنوف الاضطهاد القومي والجندري.

لا يسعى المناضلون- ات العماليون- ات إلى توافق مع الاستبداد أو ممثليه السياسيين، بل يناضلون بأشد الحزم من أجل القضاء ذلك الاستبداد السياسي ومن أجل حرية سياسية كاملة وناجزة، يتمكن عبرها الشعب من تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعكس ما صرحت به الوثيقة السياسية من أن «التفاوتات الموجودة في كل المجتمعات... طبيعية»، وتستنكرها فقط عندما تتحول إلى «تفاوتات صارخة»، فإن المناضلين- العماليين- ات يعملون من أجل القضاء على كل تفاوت كيفما كانت طبيعته.

يعمل المناضلون- ات العماليون- ات من أجل بناء تنظيمات الشغيلة وتخليص القائم منها من سيطرة أحزاب برجوازية (وضمنها العدل والإحسان)، أحزاب تلقم العمال علقم التعاون الطبقي وحنظل السِّلم الاجتماعي. إننا نسعى من أجل بناء منظمات طبقية ومن أجل الاستقلال السياسي للطبقة العاملة عن شتى التعبيرات السياسية البرجوازية، حتى المعارض منها. هذه المنظمات الطبقية (النقابات وحزب العمال الاشتراكي الثوري) سيكون هدفها، لا تلطيف الاستغلال الطبقي الرأسمالي، بل القضاء عليه نهائيا، وإحلال مجتمع المنتجين- ات المتشاركين- ات الأحرار محل مجتمع رأس المال.

2 - https://aljamaa.com/ar/7568/ذ-عمر-احرشان-هدف-الوثيقة-فتح-نقاش-وطني/.

3 - https://www.almounadila.info/archives/5511.

4 - https://aljamaa.com/ar/174/ذ-فتح-الله-أرسلان-الناطق-باسم-جماعة-ال/.

الجزء السادس: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27مايو 2019، بقلم تيتي باتاشاريا

اختراع التقاليد

I

رد رجل مصري من برج مغزل، وهي بلدة صيد صغيرة في وادي النيل، على استبانة للبنك العالمي بتفسير مادي للعنف ضد النساء قائلا:

لدى الدخل المنخفض جدا تأثير كبير على العلاقات بين الجنسين. أحيانا توقظني زوجتي في الصباح وتطلب خمس جنيهات، وإذا لم تكن لدي، أشعر بالاكتئاب وأغادر منزل الزوجية. وبمجرد عودتي، يبدأ الجدال.[29]

وغني عن البيان أن هذا الجزء من وادي النيل يعاني من أزمة مياه منذ تعديات البنك العالمي على المنطقة. وقد عبر رجل من غانا عن المشكلة بشكل أكثر صراحة:

إنه بسبب البطالة والفقر يقوم معظم الرجال في المجتمع بضرب زوجاتهم. ليس لدينا المال لرعايتهن.[30]

يظهر من هذه الشهادات المباشرة والصريحة، أننا بمواجهة العنف في تسلسله الزمني الدقيق، ونثقل مرة أخرى بسلسلة أسئلة. كيف يتم تجريد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية القائمة على الكفاف بشكل منهجي من ممتلكاتها وحرمانها من الموارد؟ بالنظر إلى سياق العنف. فبينما تفسر هذه السيرورة بالتأكيد الظروف التي يكمن فيها العنف، فإننا نواجه المشكلة التالية: كيف نفسر العقلانية التاريخية للمعتدين؟ لا يكفي أن نقول إن الرجال البروليتاريين يعودون إلى منازلهم بعد طردهم، ويجدون إشعارا بالإخلاء بدلا من وجبة ساخنة جيدة، ثم يبدؤون في ضرب زوجاتهم. في الواقع، هذا الوصف، رغم صحته بصورة معينة حول الأحداث المتعلقة بالأزمة، يثير أسئلة أكثر مما يجيب. على سبيل المثال، لماذا لا تعود نساء الطبقة العاملة إلى منازلهن لضرب أزواجهن، حيث إن تسريح العمال بعيد كل البعد عن أن يكون حكرا على الرجال، وفي الواقع فقدت النساء وظائفهن أكثر من الرجال خلال فترة الركود؟

لا توجد عقلانية حقيقية في العنف ضد النساء، ومع ذلك فإن البشر قادرون على تبرير هذه الأفعال لأنفسهم، بما في ذلك على الأقل في حد أدنى باعتبارها سلوكا قاتلا لكن معتبرا. وتسعى الأيديولوجية الرأسمالية تقديم معنى لهذا العنف بطريقتين أساسيتين:

تتمثل إحداها في البناء على الأفكار المتحيزة جنسيا المتعلقة بتقسيم العمل داخل الأسرة على أساس النوع الاجتماعي. ورغم أن الغالبية العظمى من الأسر تتطلب من الرجال والنساء القيام بعمل مأجور خارج المنزل، فإن التوقعات الجنسانية اتجاه النساء لا تزال تتطلب منهن رعاية منزل الزوجية. إن أسباب ذلك معقدة وأثارت مناقشات ماركسية ثرية. ولمعالجة مشكلتنا، تجدر الإشارة إلى أنه من منظور هذا الجانب من التحيز الجنسي، إذا كانت النساء يتحملن مسؤولية ضمان وصول أسرهن إلى المنتج الاجتماعي، فإنهن يتحملن أيضا مسؤولية أي ثغرات يشهدها هذا التزويد.

وتتمثل الطريقة الثانية التي تضفي بها الشرعية على الأفكار المتحيزة جنسيا في اللجوء إلى التقاليد. إنها نوع من خدعة رأس المال القديمة. فمنذ عام 1852، أوضح كارل ماركس أنه عندما أرادت البرجوازية إيجاد مبرر:

استحضرت بخوف أرواح الماضي، واستعارت منها أسماءها وشعاراتها وأزياءها، كي تظهر في المرحلة التاريخية الجديدة بهذا التنكر المحترم وبهذه اللغة المستعارة. وهكذا اتخذ لوثر قناع الرسول بولس، والتفت ثورة 1789 إلى 1814 على التوالي في زي الجمهورية الرومانية، ثم في زي الإمبراطورية الرومانية.

هذه «اللغة المستعارة» التي يتحدث عنها ماركس لها أيضا استخدام محدد للغاية. في معظم الأحيان، يتجلى ذلك في ستار الأيديولوجيات الذي يحجب الانقسامات الطبقية ويبرز ما أسماه بنديكت أندرسون «الصداقة الحميمة الأفقية». فالأمم، على سبيل المثال، تُصوّر على أنها خالية من الانقسامات الطبقية، وتُصور الطوائف الدينية على أنها مجموعات متجانسة يكون لجميع أعضائها مصالح متشابهة، باستثناء الطبقة. وبالمثل في حالة التحيز الجنسي، تستند هذه الأفكار إلى افتراض وجود أخوة ذكورية (ربما تتعارض مع الأخوة المشتركة لجميع النساء) تُنكر الوجود الحقيقي للعلاقات الطبقية والاستغلال بين الرجال. كيف يمكن أن تفيد هذه الإشارة إلى مجتمع رجال أسطوري تبرير العنف ضد النساء؟ ينبغي إيلاء الاهتمام للاحتكام إلى التقاليد والبنوة في سياق أعمال العنف الكاره للنساء و»جرائم الشرف».

إن ممارسة جرائم الشرف، حين يقتل أحد الأقارب امرأة متهمة بإهانة شرف العائلة، قد ألقت الكثير من الماء في الطاحونة الإمبريالية. يستخدم العنصريون جرائم الشرف كدليل على التخلف الجوهري لجميع المسلمين. وقد عنون مصدر إخباري صهيوني مؤخرا إحدى افتتاحياته الرائدة: «لنكن صادقين: جرائم الشرف في الغرب يرتكبها المسلمون». وبنفس الطريقة، يجري استخدام هذا العنف لتبرير التدخلات الإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط باسم تحرير النساء.

ولكن ما هو التفسير الذي يمكن تقديمه لجرائم الشرف؟ لأنه لا يمكن إنكار أن هذه الجرائم ترتكب في أسر غالبا ما تكون غير بيضاء وغالبا ما تكون متحدرة من بعض بلدان الجنوب.

ووفقا لمنظمة حقوق المرأة الإيرانية والكردية (IKWRO)، جرى الإبلاغ عن أكثر من 2,800 حالة من حالات العنف «المرتبط بالشرف» في بريطانيا عام 2010. وتشير أرقام الشرطة إلى زيادة الأرقام بنسبة ٪47 منذ عام 2009.

تقدم فارينا علام من صحيفة الغارديان تحليلا دامغا، ولكن ماديا لجرائم القتل هذه. في عام 2004، كتبت بحق أن 1) «جرائم الشرف ليست مشكلة «إسلامية»» و2) «جرائم الشرف لا علاقة لها بالتدين». وعلى النقيض من أنواع التفسيرات هذه، تصر على أن «العديد من العائلات المهاجرة، بما في ذلك عائلتي، ظلت وثيقة الارتباط بالأقارب «الذين بقوا هناك».» إنها رابطة مُجزية توفر «شبكة أمان وسط مجتمع معاد». ومع ذلك، فإن علام بعيدة كل البعد عن أي أوهام حول هذا النوع من الشبكات:

في أحيان كثيرة، تكون هذه الشبكات العائلية متحيزة جنسيا، وتخنق أدنى معارضة وتتطلب ولاء بلا حدود [...] يُسمح للشباب أن يعيشوا حياة اجتماعية منعزلة نسبيا – ربط علاقات اجتماعية، واللهو، وملاحقة النساء. وتتمثل

تعديلات سطحية لقانون حوادث الشغل، ومطلب توحيد صناديق الحماية الاجتماعية

بقلم؛ ابراهيم موناصير

يحاول المحللون الليراليون إضفاء الطابع الانساني على العمل الماجور الذي يستعصي فهمه دون الإلمام بطبيعة النظام الرأسمالي المنقسم إلى طبقتين رئيسيتين واحدة مالكة لوسائل الانتاج، وتستطيع الادخار والاستثمار، ومراكمة الارباح، والأخرى تبيع قوة عملها مقابل أجر، ولا يمكنها ان تراكم أرباحا تغنيها عن التبعية والعبودية. تحاول البرجوازية، مالكة وسائل الإنتاج، حصد الارباح بأقل تكلفة، وفك أزماتها على حساب البروليتاريا، ما يعني ظروف عمل سيئة وأجورا زهيدة، وضمان إخضاع طبقة العمال لدوام الاستغلال. استطاع أرباب العمل، بعد 10 سنوات من الصراع، تعديل قانون الشغل بالمغرب بإصدار مدونة شغل مرنة سنة 2004، ويحاولون الآن إضفاء مزيد من المرونة على العلاقات الشغلية بمبرر تشجيع الاستثمار وإنعاش الاقتصاد، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل امتدت الهشاشة الى القطاع العام بإملاءات المؤسسات الامبريالية.

لا غرابة ادا في كون المغرب رغم اصدار عدة قوانين شكلية لحفظ الصحة والسلامة بأماكن العمل، فإنها تواجه عقبات في التنفيذ، تشكو اشارت مدونة الشغل 2004 في مجموعة من بنودها الى حفض الصحة والسلامة من ضعف التنفيذ، وهذا ما شار إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره المتعلق ب «الصحة والسلامة في العمل :دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ويتجلى ضعف تطبيق مقتضيات مدونة الشغل هذا في القطاع الخاص حيث إن عدد المقاولات التي تتوفر على لجنة السلامة وحفظ الصحة لا يتجاوز 17 في المائة. في حين تكاد تنحصر المصالح الطبية للشغل في بعض المقاولات الكبرى والمقاولات المنظمة فقط.

يعد المغرب من بين الدول التي تشهد ارتفاعا مهولا في حوادث الشغل والامراض المهنية،" وهذا راجع من جهة الى جهاز تفتيش ضعيف، فعدد مفتشي الشغل بالمغرب ليس سوى 589، منهم 415 ممارس فعلي، و343 فقط بالمصالح اللامركزة". ومن جهة أخرى إلى ضعف اليات المراقبة والجزر التي تتضمنها القوانين المنظمة للعلاقة الشغلية.

قانون حوادث الشغل: تغييرات شكلية تتسم بطول المساطر وضعف جبر ضرر ضحايا حوادث الشغل

صدر مشروع القانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل. هذا المشروع كغيره من القوانين جاء بتغيير شكلي ينص على اسناد ممارسة الاختصاصات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال حوادث الشغل لوزير الصحة والحماية الاجتماعية، وعلى إسناد الاختصاصات التي ينص عليها القانون رقم 18.12 على ممارستها من قبل الوزير المكلف بالشغل، إلى السلطة الحكومية أو السلطات الحكومية التي ستحدد من يتولاها بموجب مرسوم، مع إحلال عبارة «الإدارة المختصة» محل عبارات «المديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل المختصة»، و«المصالح المختصة بالمديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل» و«المدير الإقليمي للتشغيل» .

كانت كل التعديلات التي شهدها قانون18.12 المتعلق بحوادث الشغل في المغرب تعديلات شكلية حيث حافظ هذا الأخير على جوهر ما جاء به قانون 1963/02/03، لأن التعويضات المقدمة للمؤمنين وغير المؤمنين هي تعويضات هزيلة وجزئية لا تغطي كامل الأضرار النفسية والجسدية

التي تخلفها حوادث الشغل، ولا ترقى الى مستوى التعويضات التي جاء بها القانون 18.01 الصادر في الجريدة الرسمية 5031 بتاريخ 19 غشت 2002 ص 2367 - والتي تراجعت عنها الدولة بعد مضي ستة اشهر من إصداره -، حيث حافظ هذا القانون على نفس النهج في احتساب التعويضات والايرادات، كما أن المادة 11 والمادة 29 رغم إثارتهما لإلزامية التأمين على الأمراض المهنية إلا أن قانون حوادث الشغل لا ينظم آثار هذه الأمراض. تحمل المادة 11 و29 في طياتهما تناقضا صارخا، إذ كيف يمكن أن تطبق أحكام قانون 18.12 على المستخدمين والمصابين بأمراض مهنية وفي نفس الآن تنص على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأمراض المهنية أي إحالة هذه الأخيرة إلى ظهير 31 ماي 1943...

أشار القانون إلى إلزامية مسطرة الصلح قبل اللجوء إلى القضاء. إن عدم تساوي ضحايا حوادث الشغل وشركات التأمين في القدرة على إبرام الصلح غير القضائي قد يجعل الضحية ضعيفا أمام الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها شركات التأمين، أما في حالة حدوث نزاع حول الصلح قد يلجا الضحية إلى رفع دعوى قضائية مما يزيد من طول المسطرة بدل تخفيفها، كما أن القانون 18.12 في المادة 23 يلزم ذوي الحقوق كغيره من القوانين السابقة بإرفاق التصريح بحادث الشغل بالشهادة الطبية المنبئة للوفاة، أي أن ذوي الحقوق المتوفى عنهم نتيجة حادث شغل قاتل، والذي أسفر عن فقدان الضحية سينتظر مدة سنة على الأقل لبداية الإجراءات الضرورية للاستفادة من التعويض وعلى رأسها تتبع مسطرة الصلح.

عقوبات ضعيفة ومشجعة على خرق القانون

نص قانون حوادث الشغل على العقوبات في قسمه الثامن من المادة 181 إلى المادة 192 غير أن العقوبات التي تطال أرباب العمل وشركات التامين هي عقوبات مادية هزيلة ماعدا ما ورد في المادة 184 والتي نصت على غرامة مالية فقط دون العقوبة الحبسية من 50000 درهم إلى 100000 درهم ضد كل من امتنع عن إبرام عقد التأمين المنصوص عليه في المادة 29 وتساهلت أيضا في حالة العود إذ لم تجزم بعقوبة الحبس المشار إليها في حالة العود. وهذا ما يفسر ضعف تأمين الأجراء، بحيث يبلغ عدد الأجراء الذين يشملهم التأمين ضد حوادث الشغل حسب قطاع التأمين، 2,6 مليون شخص، بينما تبلغ الساكنة النشيطة (عدا القطاع العام) ما يقرب من 10 ملايين شخص.

ضرورة فتح نقاش واسع وجاد بين المناضلين حول ماهية التعديلات الطارئة على الحماية الاجتماعية

إن ضعف الطبقة العاملة وعدم انخراطها في النقابات، وتراجع نضالاتها جعل أرباب العمل ودولتهم يشنون هجمات متتالية عليها، كما أن القيادات النقابية تتحمل جزءا من المسؤولية في عدم فتح نقاش واسع بين الشغيلة والاكتفاء بمناوشات محصورة في غرفة المستشارين، وهذا ما حدث للتعديلات التي طرأت على قانون الشغل سنة 2004، وهذا ما حصل أيضا للتعديلات التي طرأت على القوانين المنظمة للحماية الاجتماعية بما فيها قانون 18.12 المنظم لحوادث الشغل، وهذا ما سيحصل لمدونة الشغل المرتقب تعديلها.

لدى يجب فتح نقاش جاد بين المناضلين من أجل تداول هذا الموضوع، ومن أجل طرح ورقة ومسودة مطالب تتطرق إلى إشكالية الحماية الاجتماعية بشكل عام و«الاصلاحات الكبرى» التي تسعى الدولة وأرباب العمل على حد سواء لفرضها انطلاقا من مرجعية ما يسمى الاصلاحات السياسية الكبرى في هذا الباب. أي أن النقاش الجاري حاليا إنما يختزل التغييرات التي تهم الحماية الاجتماعية، في إجراءات قانونية محضة لا تتجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة. وهذا ما يجعل جزءا مهما من النقابيين يستصغر المطالب المطروحة من أجل تحسين أوضاع العمل بشكل عام والحماية الاجتماعية بشكل خاص.

لكل هذا، يعد مطلب توحيد صناديق الحماية الاجتماعية في صندوق واحد، واسناد تدابير حوادث الشغل والأمراض المهنية له مطلبا هاما جدا لأنه يقطع مع سياسة الدولة في مجال الصحة التي تسعى الى خوصصتها هي والحماية الاجتماعية...

العدل والاحسان، أية نقابة تريد؟

بقلم، الحافظ الأزدي

أصدرت الدائرة السياسية لجماعة العدل و الاحسان وثيقة سياسية بتاريخ22 أكتوبر 2023 وقدمتها بالرباط يوم 06 فبراير 2024 . تضمنت هذه الوثيقة ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- المحور السياسي
- المحور الاقتصادي والاجتماعي.
- المحور المجتمعي.

في هذه الورقة نكتفي بمناقشة موقفها من العمل النقابي.

في الحديث عن النقابات، تعتبر العدل و الاحسان العمل النقابي» واجهة أساسية للدفاع عن حقوق الشغيلة ضد الجور والظلم والاستغلال والإقصاء الاجتماعي، والإسهام في تحقيق السلم الاجتماعي والتعبئة الاقتصادية، والحفاظ على التوازن بين قوة العمل والقوة الضاغطة للمشغل، وبين مؤسسات الدولة (برلمان وحكومة) المسؤولة عن إرساء وتطبيق القوانين التي تخدم الصالح العام.» (ص 67-68 من الوثيقة). بهذه الجمل تلخص العدل و الاحسان رؤيتها للعمل النقابي و الدور الذي تنوي القيام به داخل النقابات. فبعد كلام عام حول الدفاع عن حقوق الشغيلة ضد الجور و الظلم و الاستغلال والاقصاء الاقتصادي تعود في نفس الفقرة لتحاول ان تجمع بين ما لا يمكن جمعه وتقول «والحفاظ على التوازن بين قوة العمل والقوة الضاغطة للمشغل وبين مؤسسات الدولة (برلمان وحكومة) المسؤولة عن إرساء وتطبيق القوانين التي تخدم الصالح العام. « أين يكمن التناقض لدى العدل والاحسان ؟ يكمن من خلال المقطع الأخير في ادعاء عام مضمونه الدفاع عن كل أطراف الانتاج مشغلين وعمال. غير ان هذا الامر غير ممكن على الاطلاق فالرأسمالية محكومة بالسعي الدائم لجني اقصى ما يمكن من الارباح ويرجع السبب في ذلك الى ضغط المنافسة المحلية والدولية، فالرأسمالي إما ان يتطور وينمو او سينمحي بسبب المزاحمة له من قبل الشركات المنافسة. لذلك يسعى الرأسماليون دوما الى خفض كلفة الانتاج، بتخفيض الأجور وتكثيف الاستغلال(رفع انتاجية العمال، تدهور شروط العمل...). هذه الحقيقة تجيب على تساؤلات العديد من العمال الطيبين الذين يتساءلون عن حق، لماذا لا يأخذون أجرا محترما والمشغلين يراكمون الملايير. إن ادعاء جماعة العدل والاحسان الدفاع عن الجميع هو تبني صريح لنقابة التعاون بين الطبقات الاجتماعية وهو التوجه النقابي الذي قاد الحركة النقابية للإفلاس لأنه يعمل في نهاية المطاف على جعل العمال في خدمة المقاولة الرأسمالية، ولن يغير المسحوق الاخلاقي الذي ستطلي به الجماعة ممارستها النقابية شيئا من سحق العمال للأسباب المشار اليها أعلاه.

أما بخصوص دور البرلمان فهو دوما أداة في خدمة الطبقات السائدة ولن تغير من وظيفته جدية وحنكة النقابيين مهما كانت، ما يغير من دوره هو تحسن ميزان القوة لصالح طبقة الأجراء، كطبقة مستقلة، وهو ما ترفض الجماعة القيام به.

تاريخيا، أسس العمال النقابة كرد على تناقض المصالح بين العمال والرأسماليين: فالعمال يسعون الى تحسين شروط بؤسهم والرأسماليون يسعون إلى الحد من مكاسب العمال. وبهذا المعنى، فالنقابة أداة لفرض تنازل جزئي عن أرباح الرأسماليين ، ويرتبط حجم الجزء الذي يتم التنازل عنه بتنظيم وكفاحية العمال، والدولة لا تقف محايدة في هذا الصراع، لذلك يدل هذا المقطع « فقد عمدت السلطة على مر عقود من الزمن إلى قمع المناضلين النقابيين والتضييق عليهم، وخنق حرية العمل النقابي، واستقطاب النقابات وإضعافها، والاستعانة ببعضها في تمرير سياساتها ضد العمال» من الوثيقة السياسية للعدل والاحسان عن جهل تام بطبيعة الدولة في المجتمعات الطبقية ، تتكلم الجماعة وكأن الدولة ستتخلى في يوم من الايام عن هذه الوظيفة. ففي هذه المجتمعات تخدم الدولة، دائما، مصلحة الطبقات السائدة وفي واقعنا الحالي فإنها تخدم مصلحة البورجوازيين، لذلك فلا غرابة في كون البرلمان يصادق على قوانين شغل في مصلحتهم، ولا غرابة في كون العمال وممثليهم يقادون الى السجن باسم عرقلة حرية العمل (الفصل 288 من القانون الجنائي)و لا غرابة في قمع الاحتجاجات العمالية باسم الحفاظ على النظام. ولا غرابة في امكانية استعمال ادوات أخرى للهيمنة الطبقية كالمساجد لجعل الناس يقبلون بواقعهم باسم الوحدة و التآزر ومواجهة «الأعداء».

أما بخصوص الديمقراطية فتشير الوثيقة الى « ...كما تشكو بعض النقابات من غياب الديمقراطية الداخلية، حيث تفرض القرارات بشكل فوقي، ويعمد إلى إسكات الأصوات المعارضة واستبعادها، وإلى التعامل بانتهازية مع المطالب العمالية...» أولا تشير الوثيقة إلى بعض النقابات بدلا من كل النقابات وهو موقف منافق، ثانيا تحصر الديمقراطية في فرض القرارات بشكل فوقي وإسكات الاصوات المعارضة واستبعادها، إنها اشكال فهم زائفة للديمقراطية تستجيب فقط لرغبة الجماعة المقصية لحد الآن من قيادات النقابات، وسبب ذلك يعود الى السيادة البيروقراطية داخل النقابات والى رفض الدولة منح وصول قانونية للمكاتب التي يوجد بها أعضاء من العدل و الاحسان ، لأن الدولة ترفض، في زمن النيوليبرالية، أي شكل جدي للعمل النقابي حتى وإن كان من منظور ليبرالي كما الحال بالنسبة للعدل و الاحسان لأنها تسعى الى تكريس مرونة الشغل والاستجابة الى طلبات الشركات المتعددة الجنسيات بتفكيك القوانين الموجودة، على علتها، حتى يستطيع الرأسماليون الاشتغال في ظروف مثلى: تكثيف الاستغلال وتخفيض الاجور. بالنسبة لنا الديمقراطية النقابية تعني حق العمال في التقرير و التسيير وكل ما يتعلق بحياة النقابة لضمان مصلحة العمال و العاملات، لذلك لابد للنقابة أن تلتزم بقرارات قواعدها عبر اتخاذ الجموع العامة فضاء لنقاش مفتوح للاستماع لآراء الشغيلة والاسترشاد بتلك الآراء في اتخاذ القرارات التي تهم التسيير اليومي و النضالي للنقابة. نقابة من هذا النوع تتطلب حق العمال/ت في مراقبة الزعماء النقابيين و محاسبتهم و امكانية اقالتهم كلما ثبث انهم أخلوا بواجباتهم أو انحازوا الى جانب الباترونا. هكذا نقابة، يجب ان تكون واقفة بوضوح الى جانب الاجراء ولا مجال للعب الوساطة بينهم وبين الباترونا، إن المفاوضات يجب ان تكون مناسبة لانتزاع مكاسب معينة تتعلق بالأجور وشروط العمل وغير ذلك في انتظار ان تنضج الشروط لانتزاع مكاسب جديدة في أفق انتزاع السلطة الاقتصادية و السياسية من البورجوازية. إن ممارسة الزعماء النقابيين البيرقراطيين هي حصيلة عاملين مشتركين لكن بينهما علاقة « السبب–النتيجة» (-ef fet -cause) فالأول يسبب الثاني ويكون نتيجته في نفس الوقت. العامل الأول و الأساسي هو خمول القاعدة العمالية وهيمنة قوى غير عمالية(ليبرالية) على قيادتها، أما الثاني فهو إفساد هذه القيادات النقابية بالإغداف عليها بالامتيازات المادية و المعنوية وفصلها عن وسطها الطبيعي. وهنا لا بد من الاشارة الى خبرة أصحاب رؤوس الاموال الذين يتقنون كيفية شراء ذمم القيادات النقابية وقد يستعينون بتقديم تكوينات تبعدهم عن أي فهم طبقي للعمل النقابي وتحصرهم في المنظور الليبرالي. ولذلك ليس من الغريب أن لا نجد أثناء حوار النقابات مع الدولة مشاريع مستقلة لدى النقابات تمثل رؤيتهم الخاصة بل يتم التفاوض على أرضية مشروع الدولة الذي يتم ادخال بعض التعديلات عليه. ومشروع الدولة هو بكل تأكيد مشروع أصحاب رؤوس الأموال.

من أجل تجديد روح الحركة النقابية تشير الجماعة في وثيقتها الى «...تجديد روح الحركة النقابية عبر

تتمة ص 06

تتمة ص 05: العدل والاحسان، اية نقابة تريد؟

بقلم، الحافظ الأزدي

وسائل الضغط والتفاوض وتجنيب الفعل النقابي وسائل التخريب أو شراء الذمم، وندعو لتجاوز منطق الصراع المنتصر للمصلحة الخاصة إلى منطق التعاون لتحقيق المصلحة العامة لكل الأطراف...» وتقصد بالضغط طبعا اللجوء الى تحريك القواعد عند الحاجة، لكنها تفرغه من أي مضمون طبقي عندما تقول بتجاوز الصراع لصالح التعاون لتحقيق المصلحة العامة لكل الاطراف وهو أمر مستحيل في زمن النيوليبرالية التي تعمل اليوم بشكل واضح على اعطاء التسهيلات الكثيرة للباترونا وسحق عالم الشغل وفق ما جاء في اتفاق واشنطن1989 بعد وصول ريغن بالولايات المتحدة الامريكية وتاتشر بانكلترا الى السلطة . وتضيف لتدعيم هذا الاتجاه « الأمر الذي يفرض ضرورة تنسيق الجهود بين النقابات والدولة والقطاع الخاص في إطار حوار اجتماعي حقيقي وعادل وممأسس ومنتج» ولكن السؤال المطروح هو لمصلحة من هذا التنسيق الثلاثي العجيب وما المقصود بالحوار العادل الممأسس؟ مرة أخرى تكشف الجماعة عن طبيعة العمل النقابي الذي تريده، إنها ترغب في عمل نقابي ممأسس بين الأطراف الثلاثة، يضمن السلم الاجتماعي الدائم، وربما سيكون عادلا في توزيع الفتات على الافواه الجائعة.

وللقيام بالأدوار المنوطة بها في أفق إعادة الاعتبار والجدية للعمل النقابي وتقويته، تقترح الجماعة عدة نقط على الصفحة 69 من بينها:

165 . «ضمان استقلالية النقابات في اتخاذ القرار من داخل هياكلها بشكل ديموقراطي، ومقاومة كل اختراق من طرف الإدارة، مما يعد شرطا لفعالية نضالها لتحقيق مطالب الشغيلة». في هذه النقطة تشير الجماعة الى استقلالية النقابة عن الادارة فقط بينما لم تقل شيئا بخصوص استقلال النقابة عن الدولة وعن الاحزاب وهل يحق لحزب ما أن يفرض سيطرته على النقابة. وهل لديهم خطة لمجابهة سعي أصحاب الشركات إلى جعلها أداة طيعة يمكن التحكم فيها. بالطبع لا، لأن الجماعة واضحة وستكون مبادرة إلى فتح أبواب التعاون بين العمال والباترونا باسم «المصلحة المشتركة المزعومة»، إن الجماعة تعمل بوضوح على بناء نقابة بخلفية ليبرالية نقابة التعاون الطبقي التي ترتكز على تفويض أمر الشغيلة الى زمرة من النقابيين ، يفاوضون ويحلون مشاكل العمال/ت ويتدخلون في كل كبيرة وصغيرة ، عبر وساطة مقيتة تبعد عموم العمال عن كل نشاط فعال ولا يستنجدون بهم إلا لاستعمالهم كفزاعة لتخويف المشغلين. هذا التوجه النقابي يعمل على قتل كل فعل مستقل للعمال محاولا اقناعهم دوما بأن مصلحتهم تكمن في تقوية مشغلهم. وفي المقابل يحظى هؤلاء الزعماء بامتيازات عديدة تكرس فصلهم عن عموم الشغيلة.

166 . «تكريس ديمقراطية حقيقية داخل النقابات بشكل يقطع الطريق على الانتهازية والبيروقراطية،

ويضمن تخليقا للممارسة النقابية». الديمقراطية ليست فعلا إرادويا يأتي به الى النقابة أناس طيبون، بل هي ممارسة يومية تتطلب أولا مشاركة المعنيين في حياة النقابة وهذا ما يفترض وجود مناضلين نقابيين ملتزمين وقادرين على المساهمة في تشكيل طلائع نقابية تشتغل من أجل استقلال الشغيلة ومن أجل مصالحها، هذا شرط ضروري ولكنه غير كاف، لابد من وضع منهجية ديمقراطية بخصوص اتخاذ وتنفيذ القرار، لا بد من وضع شروط المحاسبة الرفاقية وآلياتها بما في ذلك تتبع المسؤولين النقابيين ومدى التزامهم بتنفيذ القرارات ...الخ

167 . «التوجه نحو تأسيس جبهة نقابية مناضلة وموحدة، وذلك عن طريق تنسيق قوي

ومؤثر بين النقابات....من أجل تجاوز عقبة التشرذم النقابي»

لابد من الاشارة إلى أن الجبهة النقابية ناجزة اليوم بالمغرب، فتعدد المركزيات النقابية لا يغير شيئا في كونها جبهة موحدة تشتغل لصالح الباترونا لأن كل النقابات(المختلفة في الهياكل والموحدة في الاهداف) تتبنى التعاون الطبقي، لذلك مرة أخرى مطروح من جديد أي نقابة نريد وعلى من تدافع النقابة التي نريد بناءها وهل بالفعل نحن في حاجة الى جبهة نقابية أو نقابة واحدة لكل الأجراء مع تعدد التيارات النقابية(وليس السياسية) بداخلها.

168» تجديد الأطر النقابية، حيث لا يمكن أن يقوى العمل النقابي دون تشجيع المرأة العاملة على الانخراط الفاعل فيه، وتحمل المسؤولية في مؤسساته، ودون استيعاب أفواج اليد العاملة الشابة التي تلج سوق الشغل» من الجيد فتح المجال للطاقات الجديدة من النساء و الشباب للالتحاق بالعمل النقابي. غير ان هذا العمل سيكون مملا وروتينيا إذا كان مضمونه خدمة المشغلين. من جهة اخرى سكتت الجماعة عن كيفية تشجيع النساء للالتحاق بالعمل النقابي، فالشروط الحالية لا تشجع فعلا على التحاقهم نظرا لوضعهم الخاص كنساء و كأمهات وكزوجات. لاستقطاب النساء لابد من طرح مطالبهن الخاصة و الدفاع عنها باستماتة وتوفير شروط مناسبة لحضورهن للاجتماعات...الخ

169 . «الحفاظ على البعد التحرري للعمل النقابي» ، تشير الجماعة هنا الى الحفاظ على الجانب التحرري للعمل النقابي الذي اعتبرته خارجا من رحم الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، و اعتبرت أن الحركة النقابية المغربية قد دعمت الحركات التحررية والقضايا العادلة في العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. يشكو فهم العدل والاحسان التحرري من أعطاب كبيرة، فالجماعة تلوك نفس الكلام الذي مرت عليه عدة عقود. لا معنى للتحرر اليوم دون الدفاع عن سيادة بلادنا الغذائية والطاقية و السياسية، لا معنى للتحرر اليوم دون القطع مع نظام الديون ليس بتسديد ديون كريهة وإنما بافتحاصها ورفض أجزائها غير المشروعة كما يقول القانون الدولي نفسه، لا معنى للتحرر اليوم بقبول دورنا في التقسيم الدولي للعمل: بلاد لتصدير المنتجات الأولية واستيراد المواد المصنعة ذات القيمة المضافة العالية. لا معنى لعمل نقاب تحرري لا يدافع عن حق النساء في حياة لائقة، وبالطبع لامعنى لعمل نقابي تحرري لا يساند كل المضطهدين في العالم.

وفي الختام نشير الى انسجام رؤية العدل و الاحسان النقابية، وكما بينا أعلاه فهي تريد بناء نقابة للتعاون الطبقي، مع رؤيتها للمجتمع الذي تريد بناءه، «مجتمع العمران الأخوي» (ص21) وهو مجتمع للتكافل بين الاغنياء والفقراء: «فنؤسس في معنى العمران لتوليفة جامعة لمعاني الازدهار والتقدم والتنمية والحضارة مع دلالات التضامن والتكافل»(ص22). وتضيف الجماعة « إن بناء الوطن المشترك يقتضي إلى جانب توفير سبل الرغد في العيش تتويجه بجوهر من الروابط المجتمعية الجامعة ذات البعد القيمي والاخلاقي المحصنة للحمة المجتمع...» إن الجماعة عاجزة على فهم استحالة بناء مجتمع الرغد للجميع وحتى إذا استحضرت تجارب أوربا الغربية فإنها تجارب في تراجع مستمر وأن ما كانت قد حققته من رغد لشعوبها فبسبب نهبها الاستخراجي لموارد طبيعية لبلدان جنوب الكوكب مسببة في كوارث انسانية وبيئية لا تعد ولا تحصى. إن بناء الاستجابة للحاجيات الانسانية الاساسية للجميع يجب النظر اليه بمنظور شامل، بمنظور الانسان الكوني وهذا يتطلب قطعا مع النظام الرأسمالي الربحي المرتكز على استنزاف قوة العمل والموارد الطبيعية و استبداله بنظام اجتماعي تشاركي، بيئ ونسوي يقرر فيه المنتجون المباشرون في مصير حياتهم في اطار تضامن انساني بين الشعوب و الامم وهذا التوجه الجديد يفترض إعادة النظر في طرق الانتاج و التوزيع و الاستهلاك التي تعتبر اليوم جنونية، مبذرة ومدمرة وتقود الانسانية الى الدمار.

غرق مصنع/مرآب النسيج «A&M Confection» بطنجة عام 2021: حادثة-كارثة شغلٍ قتل فيها عشرات العاملات والعمال صعقاً بالكهرباء، واختناقاً تحت سيول الأمطار...

بقلم، م. أ. الجباري

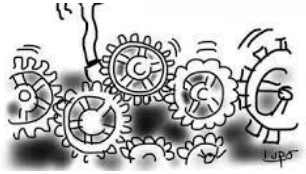

يوم الخميس 08 فبراير 2024، تكون قد انقضت ثلاث سنوات على حادثة غرق مصنع/مرآب النسيج «A&M Confection» بطنجة، حادثة-كارثة شغل قتل فيها عشرات العاملات والعمال اختناقا تحت سيول الأمطار وصعقا بالكهرباء، يوم الاثنين 08 فبراير 2021.

إنها فقط واحدة من حوادث-كوارث الشغل الصارخة، يجري فيها تقتيل عاملات وعمال المغرب من طرف أرباب العمل وبتواطؤٍ من الدولة...

أ - عودةٌ إلى بعض تفاصيل الحادثة-الفاجعة:

في صباح يوم الاثنين 08 فبراير 2021، حوالي الساعة العاشرة، عرفت مدينة طنجة تساقطات مطرية مهمة لحوالي ربع ساعة. مدةٌ كانت كافية لأن تستحم فيها عروس الشمال، لكن عوض أن تأخذ مياه الاستحمام هاته طريقها إلى شبكات الصرف الصحي للمدينة، كانت ترتفع أكثر، فأكثر، فأكثر، في شوارع المدينة ودروبها، مشكلة سيولاً متسخةً وفيضانات، ما تسبب في غرق عدد من الأحياء، وشلل كبير في الحركة، مع توقف اضطراري للدراسة في بعض المؤسسات التعليمية.

في نفس ذلك اليوم، ومنذ الصباح الباكر، كان عشرات من العاملات والعمال (المعلومات تشير إلى حوالي 50 عامل(ة)) يكدحون بمصنع النسيج «A&M Confection»، الكائن بمرآب تحت أرضي للفيلا رقم 16 (فيلا سكنية) بحي بن ديبان بطنجة، وجدت السيول طريقها إلى ذلك المصنع/المرآب، فداهمت العاملات والعمال، وحاصرتهم داخله، إذ غمرت المياه المصنع/المرآب حتى السقف.

«في حوالي 10 دقائق حاصرتهم المياه؛ كان المواطنون المتواجدون بمكان الحادثة أول من بدأ في إنقاذ بعض الضحايا» (من شهادة أحد أهالي الضحايا)؛ وعدد قليل من العاملات والعمال استطاع النجاة قبل وصول الإنقاذ والسلطات، فيما أغلبهم علق داخل المصنع/المرآب وقد غمرته المياه، ما تسبب في مصرع كثيرين.

كان وصول السلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية متأخراً، حسب ما نقلته وسائل إعلام حينها عن مواطنين تواجدوا بمكان الحادثة، وحين أرادت الوقاية المدنية إفراغ المصنع/القبو، وقد أصبح تحت الماء، بواسطة مضخة، كان محركها لا يعمل، الأمر الذي لو تحقق لتم إنقاذ عدد أكبر ممّا تم إنقاذه، حسب شهادة أحد العاملات الناجيات لتواجدها بالطابق الأرضي للفلا، شاهدة على الفاجعة، وأم لأربعة عاملات شقيقات بين 23 و35 سنة من بين ضحايا الفاجعة لقين حتفهم.

«تَدخُّل السلطات المحلية والأمنية ساهم في إنقاذ 10 أشخاص، نقلوا إلى المستشفى الجهوي لتلقي الإسعافات الضرورية،...» (وكالة أنباء المغرب الرسمية عن بيان صدر عن سلطات مدينة طنجة).

في حين تم انتشال جثث 28 عامل(ة)، أغلبهم نساء، 19 عاملة. عروس الشمال مساء يوم الاثنين 08 فبراير 2021 حزينة، وأرملة، كما ترملت نساء وتيتم أطفال جراء هذه الفاجعة.

ولم يشر البيان إلى سبب الوفاة، إلا أن وسائل إعلام نقلت آنذاك عن ناجين قولهم إن مياه الأمطار ملأت الطابق السفلي بسرعة، ما أدى إلى تضرر تجهيزات كهربائية، مما نتج عنه صعق عدد من العاملين، وتسبب في سقوط ضحايا (وفيات وإصابات...) بهذا العدد.

من يومها نال هذا المصنع/المرآب «A&M Confection» اسم «مصنع الموت» في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام...

ب - «مصنع الموت» «A&M Confection»: وضعيتة القانونية، ظروف العمل، وشروط الصحة والسلامة المهنية

عقب الفاجعة مباشرة، صرحت السلطات أن المصنع/المرآب تحت الأرض «سريّ»!، وهو ما أثار حينها موجة انتقادات وتعليقات واسعة غاضبة ومستهزئة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعدد من الجرائد...

«معمل سريّ بطنجة، لم يعلم به أحد، لا لمقدم، لا القايد، رغم صوت الآلات، والعمال بلعلالي شي داخل شي خارج.. ويجي بنادم يحط جوج ياجورات وشوية رملة قدام دار، يلقا المقدم فوق راسو...»: هذه واحدة من العديد من تلك التعليقات الغاضبة المستهزئة...

والحقيقة، أرادت السلطات أن تتنصل من مسؤوليتها عن الفاجعة، بالتصريح أن المصنع «غير قانوني»، «غير مرخص»، أي أنه يدخل في إطار وحدات الاقتصاد غير المهيكل.

والشيء نفسه حاوله آنذاك وزير الشغل والإدماج المهني سابقا، محمد أمكراز، إذ قال يومها لجريدة «العربي الجديد»، عقب الفاجعة، إن صاحب العمل كان يتوجب عليه عمل إجراء مسطري يتمثل في «التصريح بعنوان مقر الشركة التي تشغل يداً عاملة»، ووضع إشعار مكتوب لدى مندوبية وزارة الشغل. إذ ينص قانون الشغل، في المادة 135 على «أنه يجب على كل شخص، طبيعياً كان أو اعتبارياً، يريد فتح مقاولة أو مؤسسة أو ورش، يشغل فيه أجراء، أن يقدم تصريحاً بذلك إلى العون المكلف بتفتيش الشغل، وفق الشروط والشكليات المحددة بنص تنظيمي».

لكن ابراهيم البليلي، شقيق عادل البليلي مالك شركة «A&M Confection»، يدحض رواية السلطات بأن المصنع كان «سرياً» بتقديمه وثائق تثبت تسجيل الشركة باسم «A&M Confection»، ونشاطها الأساسي صناعة النسيج، بالإضافة إلى القانون الأساسي للشركة، كما يمتلك سجلا تجاريا مستخرجا من المحكمة التجارية في طنجة، وشهادة الهوية الضريبية، وشهادة الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعقد كراء المحل لغرض الاستغلال الصناعي، منذ 16 يناير/كانون الثاني عام 2017.

كما أن «لجان المراقبة التابعة لوزارة الداخلية كانت تتردد على الشركة خلال فترة الطوارئ الصحية التي تزامنت مع تفشي جائحة كورونا لمراقبة مدى الالتزام بالتباعد الاجتماعي فقط»، حسب شهادات عدد من العمال بمصنع الموت هذا.

وهو ما يؤكد تغاضي أجهزة الدولة عن النشاط الصناعي لهذا المصنع في قبوٍ لفيلا سكنية، وفي أماكن سكنية غير مهيأة لمثل هذه الأنشطة، وإهمالها للمخاطر المحدقة بحياة وسلامة وصحة عشرات العاملين به، وكذا المواطنين بمحيطه...

وفي هكذا مصانع، غير خاضعة للقوانين، إضافة إلى تملصها وتهربها من الضرائب، تنعدم بها أبسط شروط الصحة والسلامة المهنية والوقاية من المخاطر، التي يفترض تطبيقها لتحمي العاملات والعمال، فكون وجوده في قبو يجعل العاملين به معرضين بدرجة عالية للإصابة بأمراض مهنية، وللمخاطر عند كل حادثة، حيث صعوبة التهوية، وغياب المنافذ، ما يُصعّب الإخلاء والانقاذ عند الخطر، وما احتجاز العاملات والعمال داخل مصنع الموت، والمياه تتدفق إلى داخله، إلا دليل على غياب منافذ للهرب والنحاة...

كما لا يتم بها تمتيع العاملات والعمال بالحقوق المنصوص عليها في قوانين الشغل، على قلة تلك الحقوق وبساطتها: تشغيل في ظروف بالغة السوء، بأجور زهيدة، ساعات عمل طوال، ولا تأمين لفائدتهم عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، ولا تسجيل لهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)...

باختصار، يجري تشغيل العاملات والعمال في مثل هذه المصانع بما يشبه «نظام الموقف»، يتم تشغيلهم في «النوار».

يتبع